

شركات سعودية تنفذ مشاريع في المنطقة الحرة بعدن

مليون دولار، ومذكرة تفاهم مع مجموعة عبد الغني بن إسماعيل الجبوري للاستثمار والتطوير العقاري ومقرها الرئيسي في مدينة الدمام السعودية لإقامة مجمع تجاري إقليمي في المنطقة الحرة بتكلفة ١٥٠ مليون دولار. كما تعززت شركة أمريكية متخصصة في مجال الاتصالات والإلكترونيات إنشاء أكبر مدينة إلكترونية في المنطقة في مدينة عدن، حيث تقدم المدير الإقليمي لشركة الاتصالات الأمريكية سيسكو في منطقة اليمن وإثيوبيا رسمياً، بطلب لإنشاء المدينة في مدينة عدن وخاصة في المنطقة الحرة.

توقع نائب رئيس الهيئة العامة للمناطق الحرة رئيس المنطقة الحرة الدكتور عبد الجليل الشعبي أن تشهد المنطقة الحرة في عدن جرماً ملحوظاً في تدفق الاستثمارات الخليجية واليمنية رغم الأزمة المالية العالمية. وقال الشعبي إن هناك مشاريع سعودية متوقفاً تنفيذها في المنطقة الحرة في عدن بتكلفة ٧٥٠ مليون دولار، منها مشاريع لشركات سعودية تم توقيع مذكرة تفاهم مع أصحابها، ومتوقع تنفيذها خلال العام الحالي، كمذكرة التفاهم مع مؤسسة الود العربية السعودية للاستثمار والتجارة ومقرها الرئيسي مدينة جدة لإقامة مدينة متكاملة للأعمال التجارية في المنطقة الحرة بتكلفة ٦٠٠

مجلس الوزراء يدرس قانون نظام تدويرها

الوظيفة ليست ملك الموظف

كتب/الحرر الاقتصادي

بات تدوير الوظيفة العامة قريب التحقق بعد أن وضع مجلس الوزراء على طاولته مشروع قانون نظام التدوير الوظيفي الذي يشكل أحد أهم إجراءات محور إصلاح وتحديث الإدارة الحكومية في البرنامج الانتخابي لخامة الأخ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية.

القانون تمهيداً لاستكمال الإجراءات الدستورية اللازمة لإصداره، ويهدف القانون الجديد الذي أصبح إصداره مسالة وقت إلى تطوير الأداء وتحديث وحدات الخدمة العامة ودفعها قدماً نحو تحقيق أهدافها العليا وتطوير أوضاعها وقدراتها، ومحاربة الفساد والحيلولة دون تجديده أو انتشاره أو بروز مظاهر فساد جديدة، ومسألة الموظف ووحدة الخدمة العامة للخروج من دائرة الركود ومقاومة التغيير الناجم من الاعتقاد بأن الوظيفة هي ملك الموظف.

يعمل القانون الذي يشمل ستة أبواب و٢٧ مادة على تمكين الموظف من التعرف على الوظائف ذات العلاقة بوظيفته الأصلية وإيجاد موظف يمتلك معرفة كاملة عن كافة الوظائف التي تؤديها الوحدة، وتسهيل عملية سد النقص النوعي والكمي في القوى العاملة وتهيئة وحدات الخدمة العامة للتكيف مع التغييرات السريعة في مجالات العمل ومساعدتها على التجديد الذاتي، بالإضافة إلى تعميم الممارسات الإدارية الناجحة بين وحدات الخدمة العامة، وإحداث حركة وتغيير في مواقع الموظفين استجابة لمخططات العمل في ضوء تقارير تقييم تقويم الأداء والتي تحدد قدرات وكفاءات الموظفين ليتم نقلهم إلى وظائف تتلاءم مع هذه القدرات والاستعدادات لغرض استئثارها لصالح العمل.

ويعمد قانون نظام التدوير الوظيفي على عدة مبادئ أهمها النظرة الشاملة للاهتمام بالموظفين وذلك بتطبيق النظام وفقاً لمعايير تشمل الجانب العملي والحياة الخاصة والأسرية من مطلق أن الإنسان كيان متكامل، والمسارات الوظيفية غير المتخصصة وذلك بأن تقوم كل وحدة من وحدات الخدمة العامة بنقل الموظفين في مختلف الإدارات وصولاً إلى إيجاد موظف في كل إدارة على صلة وثيقة بالناشئ والمشكلات والإجراءات في الإدارات الأخرى داخل وحدة الخدمة العامة.

كما يقوم على القيادة بالمثل من خلال تمييز المديرين بالاستقامة والأمانة والتحلل بالأخلاق الحميدة والاستجابة المتكاملة للمشكلات والوقوف الشاغل تجاه العملاء والموظفين والرؤساء والمرؤوسين، ووحدة المصلحة وذلك بأن تحصر كل وحدة من وحدات الخدمة العامة بالوسائل العلمية على إشعار الموظف أن هناك منفعة متبادلة ومصلحة مشتركة بينه وبين وحدة الخدمة العامة وأنها تسعى جاهدة لإشباع حاجاته وتلبية متطلباته وتحقيق أهدافه وتشعر الموظف أنها تبذل جهود مستمرة للمواصلة بين أهدافهم وأهداف وحدة الخدمة العامة.

ومن بين المبادئ التي يرتكز عليها القانون التعاون والتفاهم وذلك بأن تعمل كل وحدة من وحدات الخدمة العامة بهيكل تنظيمي توجهها نحو التعاون والتفاهم والتآلف والتطلع إلى الأهداف بعيدة المدى وبموظفين متعاونين لتحقيق أهدافها، وكل موظف منهم يفهم مهمته وعلاقته ببقية المهام ويمتلكون القدرة على حل المشاكل التي تعترضهم بطريقة غير رسمية، فضلاً عن المعرفة

وتدريس لجنة وزارة برئاسة وزير التربية والتعليم الدكتور عبد السلام الجوفي مشروع القانون الذي أعدته وزارة الخدمة المدنية



والتأمينات، وذلك لرفع نتائج الدراسة إلى مجلس الوزراء لمناقشة وإقرار مشروع

مدير عام اليمنة لـ "الميثاق" :

نسبة اليمنة في قطاع النفط ترتفع إلى ٨٦٪

تسارعت وتيرة يمنة وظائف قطاع النفط واحلال العمالة اليمنية محل العمالة الأجنبية وحققت نسبة ٨٦٪ من إجمالي العمالة، تنفيذاً للبرنامج الانتخابي لخامة الأخ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية والبرنامج العام للحكومة.

كتب/جمال مجاهد:



في تلك الشركات، والإشراف على إجراء المقابلات والاختبارات في الشركات واختيار الموظفين المتدربين، ونزول فريق عمل مشترك من إدارة اليمنة ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية ومصصلحة الهجرة والجوازات والجنسية لمتابعة مدى التزام الشركات باتباع الإجراءات القانونية من حيث تصاريح العمل والإقامة. وفيما يتعلق بحركة العمالة الأجنبية حتى نهاية ديسمبر ٢٠٠٨ أوضح المتكول أنه في الشركات الإنتاجية تم استخدام ٢٢ عمالاً واستخدمت أربعة والتجديد لتسعة ومنح تصاريح وخمسة وإلغاء ٣٦، كما تم استخدام عامل واحد ومنح تصاريح لاثنتين وإلغاء واحد، أما في الشركات المقاوله من الباطن فتم استخدام ١٨٠ عاملاً واستخدم ١٢٠ والتجديد لـ ٦٠ ومنح تصاريح لـ ١٥٠ وإلغاء ١٨٠.

مهارات نوعية

وأكد المتكول أن الوزارة تولي أهمية كبيرة للتدريب حيث أن العمل النفطي يتطلب مهارات نوعية إلى جانب الخبرة العملية ولذلك تعمل الوزارة على إلزام الشركات بعمل خطط وبرامج تدريبية للكوادر اليمنية العاملة فيها. وأوضح أن هناك نوعين من التدريب أحدهما التدريب العملي في الحقول 'موقفي' من خلال التطبيق الفعلي للعمل تحت إشراف وتوجيه الخبراء الأجانب، وثانيهما التأهيل والتدريب النظري من خلال تنظيم دورات تدريبية داخلية وخارجية وبحسب الاحتياج. وأضاف إن هناك تدريب طويل المدى للعاملين في الشركات ودورات تنشيطية قصيرة، وذلك بهدف اكتساب العمالة اليمنية المهارات اللازمة لإحلالها تدريجياً محل العمالة الأجنبية بعد اكتسابهم الخبرة والمعرفة اللازمين لإدارة العمليات النفطية بشكل آمن، إلى جانب حرص الوزارة على تشجيع الشركات على تقديم فرص للتدريب لطلبة الجامعات اليمنية حديثي التخرج تطبيق عملي وكذا إعطاء منح للطلاب اليمنيين للدراسات الجامعية والعليا. وقال المتكول إن العام الماضي شهد تدريب ١٧٧٩ عاملاً في داخل اليمن ٩٨، وخارجها يعملون في شركات تكسن ١٤، وتكسن ٥١، ودوف، وكالفالي، وأو إم في، وتوتال، ودي إن، أو، وأوكسيدنتال.

اليمنة في الشركات الإنتاجية من حوالي ٧٥٪ إلى حوالي ٨٢٪، وبالتالي النسبة للشركات المقاوله من الباطن فقد ارتفعت من حوالي ٧٠٪ إلى حوالي ٨٢٪، أما في الشركات الجديدة الإنتاجية والاستكشافية فقد بدأت بنسبة عالية من العمالة اليمنية تتراوح



بين ٧٠-٨٧٪ من السنة الأولى وتم التنسيق مع مصصلحة الهجرة والجوازات ومكاتب العمل بما ضمن عدم تجاوز الوزارة عند منح تراخيص العمل أو التجديدات أو الإقامة. ومنذ انطلاق مشروع الغاز في عام ٢٠٠٥ وضعت الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال عملية يمنة الوظائف في قائمة أولوياتها، وخلال مرحلة إنشاء محطة التسييل في بلحاف وخط

وجعل الكوادر اليمنية قادرة على القيام بمهام واختصاصات الكوادر الأجنبية من خلال وضعهم كخبراء ليجلو في كل الوظائف التي يشغلها الجانب، وكذا وضع هيكل تنظيمي عام للشركات النفطية بما يخدم أهداف اليمنة في الشركات وخفض تكاليف الإنتاج في

والاستكشافية والشركات المقاوله من الباطن والشركات العاملة في مجال الغاز عموماً لتنفيذ ما تتضمنه خطط تلك الشركات من إحلال للعمالة اليمنية بدلاً عن العمالة الأجنبية ورفع نسبتها إلى ما يلي بتمسوح وزارة النفط والمعادن بالوصول إلى ٩٠٪ مع نهاية العام الجاري. وأشار إلى تحقيق نتائج جيدة وما تم الاتفاق عليه من فتح باب وظائف جديدة للعمالة اليمنية مما يسهم في توفير فرص عمل للخريجين من الجامعات اليمنية المختلفة، وكذلك متابعة برامج التدريب في مختلف الشركات.

وأكد أن الأهداف الرئيسية لليمنة تشمل في المساهمة في خفض تكاليف الإنتاج لصالح الشركات وخصوصاً في ظل الانخفاض الحاد في أسعار النفط والوصول إلى تحقيق نسبة يمنة ٩٠٪ من الوظائف، ورفع كفاءة الكوادر اليمنية من خلال وضع برامج تدريبية

إعادة تأهيل ثلاثة موانئ سمكية

تستعد وزارة الثروة السمكية خلال العام الجاري لإعادة تأهيل وتوسعة ثلاثة موانئ سمكية رئيسية في محافظةتي الحديدة والمهرة بتكلفة تقدر بـ ١٧ مليون دولار بتمويل من البنك الدولي. وقال وزير الثروة السمكية محمد صالح شملان: إن الوزارة تسلمت نهاية يناير الماضي تقرير نتائج الدراسات الميدانية وخطة تطوير تلك الموانئ التي نفذتها شركة انجس بسويوم الفرنسية لإعادة تأهيل وتوسعة مينائي الحديدة والخوبة السمكين بمحافظة الحديدة وبناء شطون بالمهرة بعد فوز الشركة بمناقصة إعداد الدراسات خلال العام ٢٠٠٨ بتكلفة ٨٥٠ ألف دولار.

وأضاف إن المخططات الهندسية والتصاميم الفنية الجديدة لهذه الموانئ أعيدت وفق أحدث المواصفات الفنية بما يلبي التوسع الكبير في الخدمات التي تقدمها للضبابين وتحسين كافة الأنشطة السمكية ورفع جودة المنتجات خلال مراحل الإنزال والبسج والعرض والتسويق. ولفت شملان إلى أن وزارة الثروة السمكية ستعلن خلال الفترة المقبلة القائمة مناقصة الأعمال التنفيذية لهذه الموانئ بتكلفة ١٧ مليون دولار موزعة على ستة ملايين دولار لبناء الحديدة وخمسة ملايين دولار لبناء الخوبة وميناء شطون ستة ملايين دولار.

تحديث مصنع الغزل والنسيج بصنعاء

أكد وزير الصناعة والتجارة الدكتور يحيى المتكول أهمية الدور الذي سيضطلع به مصنع الغزل والنسيج بصنعاء، بعد تحديثه، وإعادة بناؤه ليكون مؤسسة إنتاجية إيرادية تحقق الأهداف المرجوة منها. وشدد خلال زيارته للمصنع على ضرورة تحديد المهام والوظائف الأساسية التي يرتكز عليها أداء المصنع والمؤسسة بشكل عام. مشيراً إلى ضرورة تكاتف كافة الجهود للارتقاء بأداء وإنتاجية المصنع خاصة من العاملين باعتبارهم عصب الصناعة والإنتاج لإعادة الحياة إلى المصنع. وأكد المتكول على ضرورة تجاوز المعوقات التي رافقت العمل في الفترة السابقة والتغلب على التحديات والصعوبات التي قد تظهر بعد إعادة التشغيل بتكاتف كافة الجهود، مشيراً إلى أن تحديد المسؤوليات في عمل المصنع بشكل واضح ومحدد سيسكن من تجاوز الإشكالات والعمل بشكل مؤسسي وفعال.

التأمينات تستثمر ١٠ مليارات

تسعى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية خلال العام الجاري لتفكيك عدد من المشاريع الاستثمارية بتكلفة إجمالية تتجاوز ١٠ مليارات ريال. وأوضح رئيس المؤسسة أحمد صالح سيف أن المؤسسة تسعى من خلال هذه المشاريع إلى تنوع مواردها المالية الذاتية وبما يمكنها من الوفاء بالتزاماتها أمام المؤمن عليهم والمساهمة في عملية التنمية وخلق فرص عمل. وتأتي على قائمة المشاريع الاستثمارية التي حددها مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، الاستثمار في المنطقة الحرة بمحافظة عدن وبناء برجين سكنيين في مدينة المكلا وإشراء أراضي في منطقة كالتكس لإنشاء مشروع تأمينات مول وفندق سياحي. وأشار سيف إلى أن أولى خطوات المؤسسة للدخول في استثمارات مباشرة تتمثل في مشروع إنشاء مخازن للسلع المصدرة والمستوردة في المنطقة الحرة بمحافظة عدن وأنه يجري حالياً استكمال دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع تمهيداً للبدء بتنفيذه خلال العام الجاري.